مجلة المرابط

العدد : ١٨٤ الموافق في جمادى الثانية ١٤١٧ هجري ١١ / ١٩٩٦ ميلادي

قرأت لك :قضايا بين يدي منهج التربية الإسلامية	بقلم : د. المنذر بن سعيد

إنه على الرغم من تكامل البناء التربوي في الإسلام { **صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة...** } [البقرة : ١٣٨] إلا إنه يبقى المطلوب من (فلسفة التربية الإسلامية المعاصرة) أن تكون قادرة - بشكل شرعي ومقنع - على أن تجيب عن الكثير من القضايا التي لا تزال تشكل « ثنائيات » متقابلة ، كما تشكل مشكلة تربوية في الوقت نفسه نتيجة لمواريث فكرية لم يتم تمحيصها وتنقيتها في ضوء الأصول المعتمدة من الكتاب والسنة... إنه لا بد لفلسفة التربية والتعليم من أن تعيد ترتيب تلك الثنائيات على شكل يؤدي إلى التكامل وعدم التقابل... إلى التوازن وعدم التصادم... لإنقاذ الإنسان من التمزق التربوي ، والصراع ، والتبعثر ، والتخاذل الثقافي.

١- وأول هذه القضايا : تحديد مصادر المعرفة في التربية الإسلامية ، ومجالاتها ، وبيان النسق الصحيح ، والسياق الممتد لكل من الوحي والعقل ، ومنهاج التلقي لكل من الوحي والعقل ، ووسائل اختبار كل من معرفة الوحي ومعرفة العقل ، وإبراز عدم تعارض (صحيح المنقول) (لصريح المعقول) لأن مصدر الوحي والعقل هو الله ، وأن العقل دليل الوحي ، ووسيلة فهمه ، ومناط تكليفه ، وأن الخلل التربوي إنما يكون بنفي معرفة الوحي ، وبقاء الإنسان أمام أسئلة حائرة مؤرقة لا يمتلك العقل الإجابة عنها... أو يكون بإلغاء معرفة العقل ، وتعطيل أعظم النعم وأرقى الميزات التي كرِّم بها الإنسان... أو يكون بتوهم التعارض بين العقل والوحي وفي ذلك إلغاء للوحي أيضاً بتعطيل آلة فهمه.

٢- والقضية الثانية هي قضية القَدَر والحرية... وهل القدر يعني إلغاء الكسب البشري ، وإلغاء حرية الإنسان في الاختيار ، وجعل قضية الثواب والعقاب بعيدة عن العدل الإلهي في ضرورة ترتيب النتائج على المقدمات ، والله تعالى يقول { **وأن ليس للإنسان إلا ما سعى** } [النجم : ٣٩] ، وأن الفوز يمكن أن يكون بدون عمل (قول المرجئة) مما يعني إلغاء للعقل والوحي معاً ، وتعطيلاً لدور التربية والدعوة ؟...

وهل القدر بالمقابل يعني خلق الإنسان أفعاله ؟

إن علاقة الأقدار بالأسباب التي شرعها الله وأمر الإنسان بانتهاجها للوصول إلى النتائج هي أشبه بمعادلات رياضية في القرآن والسنة والسيرة ، وأن الأسباب والسنن هي أقدار الله التي شرعها لعباده ، ولعلنا نلمح ذلك في مثل قوله تعالى : { **سنة الله في الذين خلوا من قبل وكان أمر الله قدراً مقدوراً** }

[الأحزاب:٣٨] ، وأن الله الذي شرع الأسباب لم يشرعها ليقيد بها نفسه ، وإنما ليتعبد المخلوق بمدى اتباعها وانتهاجها ، وأن التكليف لا يمكن أن يتم بدون حرية - في المسؤولية ثمرة الحرية - وإلا أصبحت الحياة عبثاً من العبث ، الأمر الذي انتهت إليه المذاهب الوجودية. وأن انتهاج الأسباب التي شرعها الله هو غاية التكليف والعبودية ، ومن ثم يأتي دور الإيمان بالقدر في الأداء الإيجابي في المجال التربوي ، وانتشال الإنسان من السقوط والإحباط... لقد فهم الصحابة أن الإيمان بالقدر يعني الإيجابية ، واستفراغ الجهد ، وضرورة مغالبة القدر بقدر ، وأن ذلك هو الدين.

٣- والقضية الثالثة التي تستدعي من (فلسفة التربية الإسلامية المعاصرة) قولاً فصلاً هي : العلاقة بين النص الديني المطلق ، والفهم والاجتهاد البشري المقيد بظروف الزمان ، والمكان ، والعلم الممدود ، والعمر المحدود ، في معرفة مراد الله من النص الديني ، وأن هذا الاجتهاد فهم بشري يجري عليه الخطأ والصواب ولا يشكل الحقيقة المطلقة في كل زمان ومكان ، وأن العصمة والقدسية إنما تكون للنص الديني ويبقى هو المقياس ، وأن الفهوم البشرية ليست لها صفة القدسية ، لذلك هي عرضة للتغيير والتبديل ، والتجديد ، والفحص ، والاختبار ، والإيقاف ، والتأجيل في كل عصر ، وخاصة بعد تراكم المعارف وتطور آليات الفهم ، وأن النص الديني مطلق للزمان والمكان ، بينما الفهم البشري نوع من الفكر في تنزيل النص على واقعه محددة ضمن زمان ومكان محدَّدين.

٤- والقضية الرابعة هي : قضية المرأة ، إن خطاب التكليف الإسلامي بأبعاده المتعددة إنما جاء عاماً للرجل والمرأة على السواء : عقيدة ، عبادة ، معاملة ، أمراً ونهياً ، موالاة ، حقوقاً وواجبات... إلا أن هناك بعض المساحات الخاصة التي ينفرد فيها الرجل أو تنفرد فيها المرأة حسب الطبيعة النوعية ومقتضيات الوظيفة الاجتماعية... وجعل الله ميزان الكرامة والفوز التقوى والعمل الصالح ، وليس الذكورة ولا الأنوثة - لأنها أمور قسرية لا يد للإنسان فيها - ولذلك لا يُقبل عقلاً أن تكون محل مسؤولية وتفضيل... وإنما المسؤولية على الأمور الاختيارية ، وأن القوامة التي شرعها الله للرجل هي في الحقيقة مسؤولية إشراف وأهلية قيادة ، وليست تشريفاً ؛ ذلك أن الشرف إنما يكون بالتقوى والعمل الصالح.

إن تعثر العملية التربوية وفسادها في إطار المرأة أبلغ أثراً وأخطر شأناً منه في نطاق الرجل ، وما لم تستطع العملية التربوية إعادة الاعتبار للمرأة ، وتبصيرها بدورها كما شرعه الله ، وإعطاءَها ما أعطاه الإسلام في الحياة الاجتماعية ، وإدراك موقعها في العملية التربوية فسوف يستمر الخلل ،

ويستمر العجز ، ويكرّس التخلف باسم التدين ، وتُفرغ المرأة من أخص خصائصها في الوظيفة التربوية التي ندعي أنها خلقت لها... وما لم يتم التحرر من العادات والتقاليد الاجتماعية التي تمارَس على المرأة باسم الدين - وهي ليست من الدين - فسوف يكون الخروج عن التعاليم الإسلامية عن يد أعداء الدين من المفسدين في الأرض.

٥- والقضية الخامسة هي : غياب الأبعاد الحقيقية لمفهوم فروض الكفاية وموقعها كواجبات اجتماعية تساهم بتماسك نسيج الأمة الاجتماعي ، وتشعرها بالمسؤولية التضامنية ، وتنتهي بها إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي على مختلف الأصعدة.

لقد همِّشت فروض الكفاية حتى كادت تقتصر على قضايا الموت والمصير (ما يتعلق بصلاة الجنازة) بعيداً عن إبراز دورها في آفاق الحياة المتعددة في كل ما له علاقة بمهمة الاستخلاف الإنساني والتعمير الحضاري ، وأهمية تقديمها على الفروض الفردية وإدراك دورها في حياة الأمة وتأمين حاجاتها من مختلف التخصصات المطلوبة والتي تصبح - بعد اختيارها - فروضاً عينية على أصحابها... هذا إضافة إلى انكماش مفهومها في الذهن المسلم المعاصر ، فالمعروف من مفهوم فرض الكفاية أنه إذا قام به البعض سقط الإثم عن الباقين... ومعنى (قام به) أداه على الوجه الأكمل إلى درجة (الكفاية) الاجتماعية... ولا يعني ذلك بحال من الأحوال مباشرته فقط - كما هو شائع - سواء وصل إلى درجة الكفاية وتحقيق الاكتفاء أم لا...

٦- والقضية السادسة هي : فقه المقاصد الشرعية... لقد انتهى فقه مقاصد الشريعة إلى تجريدات ذهنية وآلية ميكانيكية لإنتاج الأحكام الفرعية ، التي قد تنأى عن مقاصد الدين العامة ، ولا أدل على ذلك من شيوع (فقه الحيل الشرعية) الذي يمكن اعتباره فقه (مخارج) وليس فقه (مقاصد)... وصاحبه حامل فقه وحافظ وليس بفقيه...

ومن الإصابات الفكرية التربوية في نطاق الأمة أن لا يكون في مكتبتنا الفقهية - التي تمثل القسم الأعظم من المكتبة الإسلامية والثروة التراثية الكبرى - إلا بعض الكتب التي لا تتجاوز أصابع اليدين - في مقاصد الشريعة وأهداف الدين العامة... ويمكن أن نصنف في هذا الإطار كثيراً من اجتهادات الإمام ابن تيمية ، الشاطبي ، الجويني والشوكاني والشيخ الطاهر بن عاشور وغيرهم... من الذين تنبهوا لأهمية البعد الاجتماعي لمقاصد الشريعة ، الذي يجب أن يشكل المحور الذي تدور حوله الأحكام الفقهية... بل ذهب الإمام الجويني أنه لا مخرج من أزمة الأمة إلا بجعل علم المقاصد علماً جمهورياً

(في كتابه غياث الأمم في التياث الظلم)...

إن هذا التنبيه المحدود لأهمية البعد الاجتماعي لمقاصد الشريعة ، ساهم في حدوث خلل تربوي أدى إلى نمو الفقه الفردي ، وانقطاع الفقه عن مجرى الحياة العامة ، وعزلته عن الواقع المعاش ، حيث بقيت مؤسسات التربية والتعليم تبدئ وتعيد في المشكلات التاريخية على الرغم من تطور العصر ، وتغير المشكلات وتجدد الحياة.

(نقلاً عن كتاب « مراجعات في الفكر والدعوة والحركة » للأستاذ عمر عبيد حسنة ، بتصرف).